مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 9 العدد 1ب، 2012، ص ص 255- 280

عامل التّقريب في النحو الكوفيِّ

خالد المساعفة *

ملخص

ذكر بعضُ القدماء والمحدثين أنَّ التقريب: مصطلحُ وسم الكوفيون به اسمَ الإِشارةِ الّذي يعملُ عملَ **(كان)** وأخواتها؛ لاحتياجِهِ إلى اسم مرفوع به، وخبر منصوب.

ويرى ثعلبُ أنَّ سيبويه لا يعرفُ هذا العاملَ النحويَّ، وينسبُ إلى الكوفيين – كالكسائيِّ والفراءِ – اختراعَ هذا العامل، بيدَ أنَّ ما في كتاب: (معاني القرآن) للفراء لا يتّفقُ مع ما نُسب إلى الفراء من إعمالِه للتقريبِ عملَ **(كان)** وأخواتِها، مثلما لا نجدُ فيه أيَّ خلافٍ أو اتِّفاقٍ بين الفراءِ والكسائيِّ في مسائلِ عامل التقريب على ما يذكر ثعلبُ وبعضُ النحَاةِ المتأخرينَ.

ويخلصُ البحث إلى أنَّ ما نُسب إلى الكوفيين ليس دقيقاً على إطلاقِهِ، وإنَّما يحتاجُ إلى رجْع النظر والتَّبصُّر قبل التَّعميم وإطلاق الأحكام؛ إذ لا يأخذ الكوفيون كلهُّم بالتّقريب على خلافِ ما يذكرُهُ بعضُ القدماء والمحدثينَ، زيادةً على أنَّ من أخذ به من الكوفيين لم يتعهدهُ بالبيان الكافي، من جهة الأسباب الداعيةِ إلى قياسِه على (كان وأخواتِها) والمواضع التي لا يعدُّ فيها اسمُ الإِشارةِ تقريباً.

مقدِّمة البحث:

يطالعُ مصطلحُ التّقريب في بعض المؤلفاتِ اللُّغوية الكوفيّة الّتي وصلت إلينا، إذ يذكرهُ الفراءُ في مواضعَ متفرِّقةٍ مِن كتابه: معاني القرآن، ولكنَّ منهجَ درسِه لديه لا يجزمُ بأنَّ التَّقريب ممّا يلحقُ بـ: **(كان)** وأخواتها، بل ما يُفهم من الأمثلة الّتي عدّها من التّقريب هو اشتغالُهُ بتعليل نصبِ الأسماء بعد اسم الإشارة في جملٍ منْ نمط: ما كان من السِّباع غيرَ مخوِّفٍ فهذا الأسدُ مخوِّفاً، وهذا القمرُ نوراً، فهو يقيسُ نصبَ (مخوِّفاً ونوراً) على المنصوب بعد **(كان)** ومرفوعِها، وفي ضوءِ هذا القياسِ يُسمِّي الفراءُ اسمَ الإِشارة تقريباً.[1]

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن.

وفي مجالسِ ثعلبٍ ينحو التقريبُ نحوَ الإعمال والإلحاق بـ: **(كان)** وأخواتها، بإصرار ثعلبٍ على أنّ الكسائيَّ قد سمع ذلك الإعمال من العربِ، وأنّ الفراءَ يتّفقُ معَهُ في إعمالهِ وكثير من مسائلهِ المختلفةِ. [2]

من الواضح أنّ ما أشاعهُ ثعلبُ من أمرِ هذا العامل لا يرتقي إلى القبول المطلق، وإنْ عدَّ الكوفيينَ أصحابَ التقّريب المؤسِّسينَ له. ففي بعضِ مصادر النّحو الكوفي إغفالٌ لذكرِ هذا العامل، أو نجدُ ذكراً له دون إشارةٍ إلى إعماله، فأبو جعفر محمد بن سعدان الكوفيّ الضرير (ت 231هـ) لا يذكرُ هذا العاملَ في كتابه: (مختصر النّحو) على الرّغم من أخْذِهِ النَّحوَ عن شيوخِ المدرسةِ الكوفيّةِ، والرواية عنهم، وفي مقدّمةِ هؤلاءِ الكسائيُّ[3]. وابنُ الأنباريِّ لا يذكرُ التقريبَ في كتابه المسمّى: (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) وفي تفسير الطّبريّ إشارةٌ ضمنيّة إلى أنَّ بعض الكوفيين لا يعدّون التقريبَ عاملاً نحوياً، مثلَ (كان وأخواتها) في مواضع هي من التقريبِ العاملِ عند الكوفيين[4]. وبهذا يتّفقون مع البصريين الذين لم تعرفْ مؤلفاتُهم النحويّةُ المتقدّمةُ والمتأخِّرة شيئاً عن هذا العاملِ، سوى أنّه من عوامل الكوفيين. وقد نجد شيئاً يسيراً من نقدِهِ، وعدم القبول به في مؤلفِ ابن عصفور المسمّى: شرح جمل الزّجاجيّ،[5] وقريبٌ من ذلك نهجُ بعض المحدثين الذين انتقدوا هذا العاملَ، وإن كنّا لا ننفي عن بعض القدماء والمحدثين غيرَ قليل من الاضطرابِ، والاستقراءِ الناقص في درْسِهم هذه المسألةَ؛ ولهذا يأملُ البحثُ أنْ يصلَ إلى ما يكشفُ حقيقة الرأي الكوفيّ في التّقريب، بالاستقراء الدّقيق للنصوص النحوية القديمة.

المبحث الأول: رأي الكوفيين في التّقريب

ثمة كتابانِ لا يستغني عنهما الناظرُ في نحوِ علماء الكوفةِ، وهما: مجالسُ ثعلب، ومعاني الفراءِ، ففي هذين الكتابين - على وجه الخصوص – تظهر حقيقةُ الرأي الكوفي في كثيرِ من مسائل النحو واللغة، لِما أُودِع فيهما من آراء المتقدمين من الكوفيين، ولا يعنى ذلك التقليلَ من شأنِ بعضِ المظانّ التي تشارك الكتابين السابقينِ عنايتَهُما بنحو الكوفيين، بل لأنّ ما في معاني الفراءِ، ومجالسِ ثعلب صار متّكأً لهذه المظان في التنظير لهذا المذهب النحويّ.

يقتضي منهجُ البحثِ أن نبدأ بمعاني الفراءِ وفاقاً للمنهج التأريخيّ، إلّا أنّ البدايةَ ستكونُ مع كتابِ مجالس ثعلب؛ لأن رأي الفراء في المجالس يختلفُ عن رأيهِ في: (معاني القرآن) والأمرُ الثّاني أنّ إثباتَ عملِ التّقريب لدى الفراءِ يحتاجُ إلى فضل مُناقشةٍ وبيان. ويجب التّنبيهُ على أنّ الفراء لم يذكر في كتابه: معاني القرآن، أيَّ رأي للكسائي أو للكوفيين الذين عاصروه في موضوع التّقريب.

1. مجالس ثعلب

نستطيعُ حصرَ رأي الكوفيين في التّقريب الوارد في مجالس ثعلب بالمسائل الآتية:

1. أوّل من عدّ التّقريب عاملاً مثل (كان) الكسائيُّ؛ لقول ثعلب: "وقال الكسائيُّ: سمعتُ العربَ تقول: هذا زيدٌ إيَّاهُ بعينه فجعله مثلَ كان." (6)

2. أنّ الكسائيَّ والفراء –أيضاً- يسميان (هذا) في جملة: هذا زيدٌ القائمَ، تقريباً، والسّببُ في هذه التسميةِ هو: "قربُ الفعل به" كما يذكر ثعلبٌ. (7) ونحن نعلمُ أنَّ مصطلح: **(الفعل)** ممّا يطلقه الكوفيون على مسمياتٍ مختلفةٍ، وليس له من دِلالةٍ - هنا-سوى دلالته على الخبر النحوي: **(القائم)**، فالفراءُ يسمّي الخبرَ فعلاً في أكثر من موضعٍ. (8)

3. والجملةُ السابقةُ وهي: (هذا زيدٌ القائمَ.) تبيّن اتّفاقَ الفراءِ والكسائيِّ على جواز المجيءِ بخبرِ التقريب معرفةً، وإن لم يذكرْ ثعلبٌ هذا بصريح العبارة، بل نصّ عليه أبو حيّان الأندلسي. (9)

4. لا يجيز الكسائيُ والفراءُ أن يُفصلَ بين اسم التقريب وخبرهِ بالعماد - ضمير الفصل لدى البصريين – وإنْ ورد ذلك الفصلُ في قراءة ابن جُؤيّة: (أطهرَ) بالنصب في قوله تعالى: ﴿**هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ**﴾ **هود / 78** والسّببُ في امتناع الفصل يلخّصه قولُ ثعلب: "من قبلِ أنَّ العمادَ جوابٌ والتقريب جوابٌ فلا يجتمعان." وقد خطّأ ثعلبٌ سيبويهِ في توجيههِ نصب (أطهرَ) على الحال، بذهابه إلى نصبها على أنّها خبرٌ للتقريب، يقول: "قال سيبويهِ: احتبى ابنُ جؤيّة في اللّحنِ في قوله: ﴿هُنَّ أطهرَ لكم﴾ لأنّه يذهب – يعني سيبويه- إلى أنه حال. قال: والحالُ لا يدخلُ عليه العماد، وذهب أهلُ الكوفةِ، الكسائيُ والفراءُ إلى أنَّ العماد لا يدخلُ مع هذا؛ لأنّه تقريب." (10)

5. لم يذكر ثعلبٌ خلافاً بين الكسائي والفراء في جواز توسيط الخبر بين التّقريب واسمهِ، ولكنَّ أبا حيان الأندلسي ذكر جوازَ ذلك التوسيطِ عند الكسائيِّ، وامتناعَهُ عند الفراء. (11)

6. يرى ثعلبٌ أنَّ سيبويه لا يعرف التّقريبَ العامل مثل: (كان) وأخواتها. (12)

7. يقسّم ثعلبٌ اسمَ الإشارة على: مثالٍ وتشبيهٍ وتقريبٍ. والمثالُ والتشبيه لا يعملان مثلَ التقريبِ على ما يظهر من قوله: "**وإذا قلت: هذا كزيدٍ قائماً، فهو حالٌ، كأنّك قلتَ: هذا زيدٌ قائماً**". (13) وفي هذه الجملة يعدُّ اسم الإشارة مثالاً؛ لاحتمال دلالة هذا الاسم على التشبيه وغيره، فأصلُ هذه الجملة لديه هو: هذا زيدٌ، فهي تحتملُ معنى: هذا الشّخصُ شخصُ زيد، ومعنى: هذا الشخصُ كزيدٍ. واللافت أنّ ثعلباً ذكر بعد قوله: "**كأنك قلت:**

هذا زيد قائماً". عبارة: **"ولكنّك قد قربته"** ممّا يؤكّد عدم تنبُّهِ على افتقار معنى التقريب إلى التّوضيح والبيان.

وأمّا اسم الإشارة الدّالُ على التشبيه فيقصدُ به الذي لا يحتمل غيَر التشبيه وهذا النّمطُ –أيضاً- لا يُعدُ تقريباً عاملاً، لقول ثعلبٍ: **"وتكون تشبيهاً في: كزيدٍ هذا منطلقٌ، وكزيدٍ قائمٌ، وهذا يجري مجرى الخبر"**.[14]

8. يبين ثعلبٌ خبرَ التقريب المنصوب عندما يُفصل بين التقريب وبين (**ها**) التنبيه بالمكنيِّ - أو ضمير الفصل في اصطلاحات البصريين- في جملة من نمطٍ: ها أنا ذا قائماً. ويذكرُ –بعد ذلك- أنَّ الخبرَ يُحذف لمعاينةِ الإنسان، وشاهدُه على ذلك، بيتُ عنترة الّذي يهجو به عُمارة بن زياد: [15]

أحولي تنفضُ استُكَ مِذْرَوَيْها لِتَقْتلني فها أنا ذا عُمارا

والظاهر أن ثعلباً يقصد بالمعاينة وضوح الخبر المحذوف، وإمكان تقديره؛ لقوله: **"فَحذف الخبر كأنّه قال: ها أنا ذا حاضرٌ** أو في هذا المكان.[16] ويبدو أنّ إثباتَ محقّق كتاب: (مجالس ثعلب) لكلمة (حاضرٌ) بالرّفع من غير النسخة الأصل التي اعتمد عليها في التّحقيق ليس وجهاً؛ لأنَّ ثعلباً قد قَصَدَ حذفَ خبر التّقريب العامل، فالوجهُ أن تكون الكلمةُ مضبوطةً بالنّصب، وإنْ ذكر المحقّقُ الفاضلُ في هامشه ما نصُّه: **"في الأصل: حاضرٌ بالنصب، والوجهُ الرفعُ."** [17]

9. يذكر ثعلبٌ جملاً مختلفةً جاء فيها اسمُ الإشارة تقريباً؛ إمّا لأنه متبوع باسم معرفةٍ، لا ثاني له في الوجود، نحو: هذا القمرُ مُنيراً، وهذه الشمسُ طالعةً، أو لأنّه ممّا يصحُ فيه أنْ يُحذفَ التقريب أو يُثبتَ، نحو: مَنْ كان من الناس سعيداً فهذا الصيادُ شقيّاً، إذ يصحُ أنْ يُقال: فالصيّادُ شقيٌ. [18]

ملحوظات على الآراء السّابقة

يُلحظ أنّ اسم الإشارة لا يكون تقريباً عاملاً مثل (كان وأخواتها) إلّا إذا دلَّ على المُشار إليه القريب في أصل استعمالِه، وأُتبعَ باسم معرفةٍ مرفوعٍ بالتقريب، وبعده خبرٌ منصوب به، بشرط أن يكون الاسمُ المعرفة ليس تابعاً لاسم الإشارة، حين يكون هذا الاسمُ لا ثاني له في الوجود، أو حين يفصل بين التقريب و(**ها**) التنبيه بضمير الفصل، في سياقات تركيبية يصحُ فيها الاستغناءُ عن التقريب. ولكنّ ما خلصنا إليه من توضيح للتقريب لدى الكسائي والفراء وثعلب لا يبيّن العلةَ الحقيقيّة في إلحاق اسم الاشارة الجامد أو التقريب بأفعال أَثبتَ الاستقراءُ نقصَ دلالتها على

الحدث الذي يجب أن تشتمل عليه في صيغتها الصَّرفيّة، أو أنّها ناقصة لعدم استغنائها بمرفوعها عن منصوبها. [19] ومن ثمّ فإنّنا لا نجدُ في رأيهم ما يشير إلى موضع اسم الإشارة أو التقريب من الإعراب، وهذا المأخذ ذكره ابنُ عصفور، وأثبتُّه في القابل من البحث.

والاستقراء أثبت – أيضاً- أنّ أسماءَ الإشارة تُقسّمُ في ضوء دلالتها على المشار إليه من ناحية قربهِ أو بعده أو توسّطه بين القرب والبعد، [20] لا أن تكون دلالةُ التقريب مكتسبةً من "قرب وقوع الخبر." كما يذكر ثعلبُ.

وثمةَ غموضٌ وردَ في تعليل امتناع الفصل بضمير الفصل بين اسم التقريب وخبره من جهة كون التّقريب جواباً، وضمير الفصل جواباً فلا يجتمعان. فالظاهرُ أنه يمكن حملُ معنى أن يكون ضميرُ الفصل جواباً على جواز إعرابه خبراً للمبتدأ، والخبر هو نوع من الجواب عنه، وأمّا أن يكون التقريبُ نفسُهُ جواباً فذلك ممّا يحتاج إلى فضل استقراءٍ، فالملحوظ أنّ الجملة التي تشتمل على التقريب واسمه وخبره تقع – في كثير من استعمالاتها اللغوية – جواباً عن سؤالِ منكرٍ أو شاكٍّ، أو ما يتنزل منزلة الشّاكّ أو المنكر، والدليلُ على ذلك بعضُ الأمثلة التي ذكرها ثعلبُ، مثل: كيف أخافُ الظلمَ وهذا الخليفةُ قائماً، ومن كان من الناس سعيداً فهذا الصيادُ شقياً. [21]

2. معاني القرآن

ذكرتُ – من قبل – أنّ رأي الفراء في (مجالس ثعلب) يختلفُ عن رأيه في كتابه (معاني القرآن) وأنّ الفراءَ لم يذكر للكسائيِّ وللكوفيين الذين سبقوه، أو عاصروه أيَّ رأي في التّقريب، ولبيان حقيقة ما أرادهُ الفراءُ من مسألة التّقريب؛ قسّمت الأمثلةَ الواردة في كتابه على الأضربِ الآتية: [22]

أ. أمثلةُ التقريب المقيسِ على (كان وأخواتها):

1. ما كان من السِّباع غيرَ مخوّفٍ فهذا الأسدُ مخوِّفاً.
2. هذه الشمسُ ضياءً للعباد، وهذا القمر نوراً.
3. ﴿هَأَنْتُمْ هَؤُلاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾ النساء/109.

ب. الأمثلة التي حُذف منها التقريب:

1. ما لا يضرُّ من السِّباع فالأَسدُ ضارٌّ.

جـ. ما لا يقاسُ على (كان وأخواتها) من أسماء الإشارة الدّالة على التقريب:

1. هذا الحمارُ فارهٌ.
2. تقولُ: قد قدمَ فلانٌ، فيقولُ السّامع: قد بلغنا ذلك، أو: قد بلغنا هذا الخبرُ.
3. هذا هو، وهذان هما.

د. ما يُنصب على الحال بعد أسماء الإشارة:

1. ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً**﴾ البقرة/2

في الأمثلة (أ) يوجب الفراءُ نصب الأسماءِ: (مخوِّفاً وضياءً ونوراً) تأسيساً على أنه لا يمكن إعرابُ الأسماءِ المرفوعةِ قبلها المشتملةِ على (**أل**) نعتاً لاسم الإشارة، فالمتكلِّمُ يقصدُ من المثال الأولّ أن يُخبرَ عن الأُسودِ كلِّها بالخوف من طريق الإخبار عن واحد منها، وفي المثال الثاني إخبارٌ عن واحد لا نظير له، وهو (القمر والشمسُ) وفي الآيةِ الكريمة الواردة في المثال الثالث يذكر الفراء مسألة الفصل بين التقريب و(**ها**) التنبيه بالمكنيِّ أو ضمير الفصل.[23] وفي هذه الأمثلةِ يصرِّحُ الفراءُ بأنَّ اسمَ الإشارة تقريبٌ مقيسٌ على (**كان**) ولكنَّ هذا القياسَ يتناولُ –فيما نرى- مسألةً دقيقةً في الفكر النحوي القديم على اختلاف مذاهبه، وهي موجبُ نصبِ الأسماء الواردة في الأمثلة التي سبقت. ولم تكن غايةُ الفراء أن يقيس التقريب على (**كان**) بإلحاقه بها من جهة احتياجه إلى اسم مرفوع به، وخبر منصوب به، والدليلُ على ذلك حديثهُ عن المثالِ الأوّل بقوله: "وأمّا معنى التقريب فهذا أولُ ما أُخبركم عنه، فلم يجدوا بُدّاً من أن يرفعوا (هذا) بالأسد، وخبرُهُ مُنتظرٌ، فلمّا شُغل (**الأسدُ**) بمرافعه (**هذا**) نُصب فعلُهُ الذي كان يرافعه لخلوته، ومثلُهُ: واللهُ غفور رحيم فإذا أدخلت عليه (**كان**) ارتفع بها، والخبرُ منتظرٌ يتمُّ به الكلامُ فنصبته لخلوته."[24]

ممّا لا يمكنُ إنكارُهُ –هُنا- أنَّ الفراء يصرِّح برفع اسم الإشارة (**هذا**) بالأسد في مثاله: فهذا الأسدُ مخوِّفاً، والعكسُ صحيح، والمعروف أن الفراءَ والكوفيين يجعلون من (**التّرافع**) عاملاً نحوياً يفسرون به رفع المبتدأ والخبر.[25] ونخلص من ذلك إلى أنَّ جملة: هذا الأسدُ، من نمط الجملة الاسميّة دون شكٍّ في ذلك، ولا معنى للتعميم الذي ذكره ابنُ عصفور في حديثه عن إعمال الكوفيين للتقريب بقوله: "وهذا الذي ذهبوا إليه –يعني الكوفيين- فاسدٌ؛ لأن (**هذا**) اسمُ فلا بدَّ أن يكون له موضع من الإعراب، وعلى مذهبهم لا موضع له من الإعراب."[26] فالفراءُ ينصُّ على إعرابه مبتدأً مرفوعاً بالخبر. والفرقُ بين اسم (**كان**) والمرفوع بعد التقريب، أن (**كان**) ترفعُ هذا الاسمَ، ولا مجالَ للترافع بينهما؛ لاستحالةِ إعراب (**كان**) مبتدأ، ومن ذلك نخلصُ إلى أنّ الفراء لا

يقيس إعمال (**التقريب**) على (**كان**)، بل ما نرجِّحُهُ من القياس الذي أرادَ هو القياس الذي يفسِّر به تحوُّلَ ما كان خبراً مرفوعاً إلى اسم منصوب قبل دخول التقريب و(**كان**) على المثالين: الأسد مخوِّفٌ، واللهُ غفورٌ رحيمٌ. فما يوُجبُ نصب (**مخوفٌ**) خلْوَتُهُ من مرافع له على ما يذكر الفراءُ، وكذا الحالُ في موجب نصب خبر (**كان**) بعد دخولها على المبتدأ والخبر؛ لأن ما كان خبراً يفتقرُ إلى مرافعه بعد صيرورة هذا المرافع اسماً لكان نفسها، ومن ثم يُنصب الخبر على خلوِّهِ من مرافع له.

وهذا الفرقُ الدقيقُ بين موجب نصب الأسماء وعاملِ النصب نفسه قد يكون السببُ الذي دفع ثعلباً والنحاةَ المتأخرين إلى القول بأن الفراء ممّن يرى أن التقريب ملحقٌ بـ: (كان) وأخواتها في العمل.

ولعلَّ ما يزيدنا تمسُّكاً بما خلصنا إليه من رأي الفراء وتفريقه بين موجب النصب والعامل فيه مقاربةُ رأيه بنصوصٍ من كتاب سيبويه تشابه أمثلة التقريب التي ذكرها الفراء، فقد ذكر سيبويه موجب نصب الحالِ في الأمثلة: هذا عبدُ الله منطلقاً، وجاء عبدُ الله راكباً، إذ يَحُولُ (عبدُ الله) في المثالين بين (هذا ومنطلقاً) وبين (جاء وراكباً) وهو ما يسوِّغ نصبَ الحالِ، بعد تمام العلاقة الإسناديّة من المبتدأ والخبر، والفعلِ والفاعلِ، وهذا لا يمنعُ نصبَ الحال بما تضمنهُ اسمُ الإشارةِ من معنى التّنبيه في المثال الأول، مثلما تُنصب الحالُ في المثال الثاني بالفعل: جاء.[27] والملحوظ – بعد ذلك- أنّ الفراء يسمّي الاسمَ المنصوبَ في أمثلة التقريب (أ) الخبرَ، وقد ذكرتُ أن هذا المصطلحَ ممّا وسم به الكوفيون مسمياتٍ مختلفةً، بيد أن دلالته في استعمال الفراء تنحصرُ في إطلاقهِ على الاسم الذي نُصب بعد (المرافعة) الّتي بينّاها، فإن كنّا قد ذكرنا أنّ هذا المنصوبَ ليس خبراً للتقريب لدى الفراء، فهل يجوزُ لنا أن نسميه حالاً أو شبيهاً بالحال كما يذكر بعضُ المحدثين الذين خَصَصْنا آراءَهم بإفراد مستقل في الآتي من البحث؟

والظاهر أنّ ذلك غيرُ واردٍ؛لأنَّ الفراءَ يصرِّحُ بجواز نصب (**هدىً**) على القطع في الآية الكريمة الواردة في أمثلة (**د**) والقطعُ مصطلح يستعمله الكوفيون للدلالة به على الحال، زيادةً على مصطلحات: الخارج والخروج والإخراج.[28] وفي ذلك إشارة واضحة إلى الفرقِ بين المنصوبِ بعد التقريب والمنصوب بعدَ اسم الإشارة الدال على المشار إليه البعيد الّذي يسميه الفراءُ قَطْعاً وهو الحال عند البصريين.

ولعل من الجائز لنا أن نصطلحَ على تسمية المنصوب في جملة التقريب: الخبرَ المنصوب بعد (المرافعة) والعاملُ فيه التقريبُ نفسهُ، مثل أيّ اسم جامد ينصبُ اسماً آخر، نحو نصب التمييز بالمُميِّز في قولنا: عندي عشرون درهماً، لا أن يكون التقريب ناصباً له بسبب إلحاقه بـ:

(كان) وأخواتها، وبذلك يمكن أن نُجملَ معنى التقريب المقيس على (كان) وأخواتها عند الفراء بأنّه: اسمُ الإشارة المبتدأُ الدّالُّ على المشار إليه القريب المتبوعُ بخبرٍ له، وبعد الخبرِ اسمٌ منصوب يُسمى الخبرَ المنصوبَ بعد المرافعة. ويجب أن يُقيَّد إجمالُ هذا المعنى بالشروط التي يجبُ توافرُها في مكوِّناتِ جملة التقريب مثل: أن يكون الإخبار عن المرفوع بعد التقريب إخباراً عن جميع أفراد جنسه، أو أن يكون هذا المرفوعُ لا ثاني له في الوجود، أو أن يُفصل بين التقريب و(ها) التنبيه بضمير الفصل، على أن يصحَّ حذفُ التقريب وإبقاؤُه كالمثال الذي ذكره الفراء في **(ب)**.

وقد لا يكونُ اسمُ الإشارة تقريباً مقيساً على (كان وأخواتها)، بل يُعرب وفاقاً للاحتياج إليه، وما ورد في أمثلة الطائفة: **(جـ)** يوضح هذا الاحتياج والإعراب.

لماذا اختلف رأي الفراء في التقريب عمّا نُسب إليه؟

إذا صحّ ما خلصنا إليه من رأي الفراء، فإن جملةً من الأسباب قد تكون وراءَ اختلافِ رأيه عمّا نَسَبَهُ إليه ثعلبُ والنحاةُ المتأخرون، أجملُها بالآتي:

1. قياسُ الفراءِ نصبِ الأسماءِ بعد خلوِّها من مرافع لها في جمل التقريب على خبر **(كان وأخواتها)** المنصوبِ بعد خلوِّه من مرافعه.
2. تنظيرُ الفراء للتقريب بما لا يقطع بحقيقة مراده على نحوٍ واضحٍ.
3. قد يكون الصِّراعُ على الدرس النحوي واللغوي في بغداد بين الكوفيين والبصريين دافعاً لثعلب ولغيره من الكوفيين إلى اختراعِ عواملَ ومصطلحات جديدة يخالفون بها البصريين، ويقولُ في هذا الأمر جعفر عبابنة: "**وكان النحاةُ الكوفيون أجرأ النحاة الذين حاولوا مخالفة المصطلحات البصريّة.،. فكأنهم رأوا أن اكتمال مذهبهم النحوي لا يتمّ إلا بإيجاد مصطلحات مقابلة لما وصلهم من مصطلحات البصريين، من ذلك أنهم، أسموا أسماءَ الإشارةِ التقريب.**"[29]

وقبل الانتهاء من هذا المبحثِ يتوجّب علينا التنبيهُ على مسألتين من بقيّة رأي الكوفيين في عامل التقريب، إحداهما: أنَّ ما يذكره ثعلبُ وبعضُ النحاة المتأخرين والمحدثين من اتّفاق الكوفيين على إعمال التقريب ليس صواباً، ففي تفسير الطّبري المسمّى: (جامع البيان) ذكرٌ لبعض الكوفيين الّذين يعدّون (أطهرَ) في قراءة قوله تعالى:﴿**هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ**﴾ "نكرةً خارجةً من المعرفة، ويكون (هُنَّ) عماداً للفصل فلا يعمله."[30] وقد عرفنا من قبلُ أنَّ الخارجَ والخروج

والإخراج، والقطعَ من مصطلحات الكوفيين التي تقابل الحالَ عند البصريين، وكان الفراءُ يُعلِّل نصَب (هدىً) في قوله تعالى ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً**﴾ البقرة/2 على القطع بقوله: "**لأنّ (هدى) نكرة اتصلت بمعرفةٍ قد تمّ خبرها فنصبتها.**"[31]

والمسألة الثانية: أن ما يُروى عنْ بعض الكوفيين، أو ممّن اُخْتِلفَ في مذهبهم النحويّ لا يتضحُ منه شيءٌ عن إعمال التقريب عمل **(كان وأخواتها)** أو نفيه، وقد نجدُ بعضَ ما ينفي عملَ التّقريبِ، ومن ذلك أنّ ابن كيسان قد عرض للتقريب في مسألة نحويّة أودعها في كتابِهِ: (المهذّب) الذي لم يصل إلينا في حدود علمي المتواضع، بل نقلها أبو العلاء المعريّ في كتابه: (رسالة الملائكة) بقوله: "**القولُ في المسألة التي ذكرها ابن كيسان في كتابه: المهذّب وهو قوله: هذا هذا هذا هذا أربع مراتٍ، فذكر على قول الكوفيين أنّ الأولى تقريبٌ، والثانية مثال، والثالثة فِعْلٌ، والرابعة مفعول.**" [32] وقد تعقب المعريُّ مسألة ابن كيسان موضِّحاً المصطلحات الواردة فيها، فكان نصيبُ التقريب من هذا التوضيح أنه: "من قرب الشيء" وشاهد ذلك قول جرير: [33]

هذا ابنُ عمّي في دمشقَ خليفةً   لو شئتُ ساقَكُم إليّ قطينا

وما ينفي عملَ التقريب نفياً محضاً ما ورد في مؤلف ابن سعدان الكوفي الضرير تلميذ الكسائي في قوله: "وإذا تمَّ الكلامُ في المعرفةِ دون الفعل فانصب الفعلَ، تقول: هذا زيدٌ شاخصاً، رفعتَ (زيداً) بـ (هذا) ونصبتَ (شاخصاً) على القطع. تقول: هذا أخوكَ وأختُك مُقبليَن."[34] وليس للقطع من معنى لديه سوى الحال أو هو مصطلح يرادف الحال، إذْ يذكرُ في باب وسمه (باب القطع) ما نصُّهُ: "وإذا أَلقيتَ من نعتِ الاسم الألفَ واللامَ فانصب النَّعت على القطع والحال تقول: خرجَ عبدُاللهِ نبيلاً، نصبتَ (نبيلاً) على القطع، وإنّما صار قطعاً؛ لأنَّ الكلامَ قد تمَّ دونه."[35]

المبحث الثاني: عاملُ التقريب في كتب إعراب القرآن وقراءاتهِ وتفسيره

يعرضُ هذا المبحثُ لتداولِ هذا العاملِ في الكتب والمظانّ القديمة التي عُنيتْ بالقرآنِ الكريم؛ إعراباً وتفسيراً ودرْساً لقراءاتهِ المختلفة في مواضع من آياتهِ يحتملُ إعرابُها التفسيرَ بهذا العامل.

والآياتُ الكريمةُ موضع الدرس وردت في قوله تعالى: ﴿ وهذا بَعْلي شَيْخاً ﴾ هود / 72 وفي قوله تعالى: ﴿ هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرُ لَكُمْ ﴾ هود / 78، وفي قوله تعالى: ﴿ ها أُنْتُمْ هَؤُلاءِ حاجَجْتُمْ ﴾ آل عمران / 66، وفي قوله تعالى: ﴿ هَأَنتُمْ أُولاءِ تحبُّونَهُمْ ولا يُحبُّونَكُم ﴾ آل عمران/ 119، وفي قوله تعالى: ﴿ هَانتُمْ هَؤُلاءِ جادلْتُم عَنْهُمْ ﴾ النساء / 109.

في هذه الآيات الكريمة وبعض قراءاتها تتحقّقُ شروطٌ تجعل من اسم الإشارة تقريباً عاملاً، بيد أنّ المشترك في مصادر النحو الكوفي هو غضّها الطرفَ عن توجيه بعض هذه القراءات بما يناسب عمل التقريب عند الكوفيين.

ومن ذلك أنّ الفراءَ وثعلباً لم يوجّها قراءةَ الجمهور (شيخاً) بالنصب على أنها خبرٌ للتقريب، بل ذكرا قراءةَ ابن مسعود وغيره (شيخٌ) بالرفع، وفسر ثعلبُ قراءةَ الرفع بقوله: "وشيخٌ إذا كان مدحاً أو ذماً استأنفوه."(36) وقد سبق بيانُ رأي ثعلبٍ في قراءة ابن جؤيّة (أطْهرَ) بالنصب وذهابُه إلى نصبها على خبر التقريب (هؤلاء) وردُّه تفسيرَ نصبِها على الحال لدى سيبويه. وأما الفراء فليس لدينا ما يشير إلى إعرابه لها خبراً للتقريب، إلا بما يرويه عنه ثعلب.

والآيات السابقة الواردة في سورتي: آل عمران(66، 119) والنساء(109) تعدُّ من مواضع التقريب العامل لدى ثعلب، في حين يذهب الفراء في بعضها إلى بيان منهج العرب في الفصل بين هاء التنبيه واسم الاشارة بالمكنيِّ أو الضمير.(37)

وتسوق كتبُ إعراب القرآن وقراءاتِه في الآيات السابقة إعراباتٍ مختلفةً لها تصل إلى سبعةِ وجوهٍ، لا يوجد فيها إعرابٌ مبنيٌّ على إعمال التقريب عمل (كان)، بل فيها وجهانِ من الإعراب اُشْتُهرا وفاقاً للمذهب النحوي الكوفي، أحدهما: أنَّ (أنتم) ضميرٌ في موضع ابتداءٍ، وخبرُهُ اسمُ الإشارة: (هؤلاء وأُولاء) واسم الإشارة – هنا- موصول بمعنى (الذين) وجملة: (تحبونَهم وحاججتم وجادلتم) صلةُ الموصول. والثاني: أن هذه الجمل في موضع الخبر عن المبتدأ الضمير، واسم الإشارة منادى حُذف قبله حرف النداء.(38)

وأما ما ورد منصوباً في قراءة الجمهور (شيخاً) هود/72 فبعض هذه الكتب تفسر النصب في هذه القراءة على الحال، ومن ثَمَّ لا تذكر نصبه على أنه خبر للتقريب، وقسم آخرُ منها يذكر نصبَه على الحال أو على خبر التقريب.(39)

ولكنَّنا لا نطالعُ أَيَّ توضيحٍ لمعنى الآية الكريمة، إذا ما أُعرب المنصوبُ خبراً للتقريب في هذه الكتب، ولعلّ ما يمكنُ به تفسير ذلك يعودُ إلى عدم إفضاءِ هذا المنصوب بالتقريب إلى معنى يُطمأنُ إليه، في موضع يُحتاطُ له كلَّ الاحتياط في توضيح معاني القرآن الكريم.

ولكنَّ المُسْتَقرِيءَ لبعض المؤلفاتِ في إعرابِ القرآن وتفسير آياتِهِ يلحظُ أنَّها تَعدُّ منصوبَ التقريب عند بعض الكوفيين حالاً لازمةً، أو حالاً غيرَ مُستغنىً عنها، ومن ذلك مثلاً ما ذكره أبو إسحاق الزجاج، في قياس نصب (شيخاً) واحتياج السياق لهذا المنصوب على قولنا: هذا زيدٌ قائماً. إذ لا يجوز أن تنصب قائماً على الحال إلا والمخاطب يعرفُ زيداً ولا يجهلُه، يقول "الحال ههنا نصبُها من لطيف النّحو وغامضِه، وذلك أنّك إذا قلتَ: هذا زيدٌ قائماً، فإن كنتَ تقصدُ أنْ

تُخبرَ مَنْ لم يعرف أنّه زيدٌ لم يجز أنْ تقول هذا زيدٌ قائماً؛ لأنه يكونُ زيداً ما دام قائماً"[40] وقد أكّد هذا التّفسيرَ والإعرابَ مكيّ بن طالب القيسيّ.[41]

و أمّا السّمينُ الحلبيُّ فذكر وجه نصب (شيخاً) على خبر التقريب عند الكوفيين، وعلى الحال عند البصريين، وانتهى إلى القول: "وهذه الحالُ لازمةٌ عند من لا يجهلُ الخبرَ، وأمّا مَنْ جهلَهُ فهي غيرُ لازمةٍ."[42] وعندما عرض لقوله تعالى ﴿ ها أنْتُم هؤلاءِ حاججْتُمْ ﴾ آل عمران/ 66 ذكر أنّ جملة (حاججتم) تحتمل أنْ تكون في موضعِ نصب على الحال، ودليلُ ذلك تصريح العرب بالحال في موضع الجملة في قولهم: ها أنا ذا قائماً، وخلص إلى القول بعد ذلك: "ثمَّ هذه عندهم من الأحوال اللازمة الّتي لا يستغني الكلامُ عنها."[43]

وبيّن أبو حيّان الأندلسيِّ السّرَّ في عدم استغناء المخاطب عن الحال بقوله: "ولا يُستغنى عن هذه الحالِ، إذا كان الخبرُ معروفاً عند المخاطبِ؛ لأنَّ الفائدةَ إنّما تقعُ بهذه الحال."[44]

و قد نخلص ممّا عرضنا إليه – هنا- للقولِ بأنَّ الفراءَ ربّما كان ينظِّر للحال الّتي لا يُستغنى عنها، معنىً وإعراباً في حديثه عن المنصوب في جمل التقريب؛ ولهذا كان يسمّي هذا المنصوبَ خبراً - كما ذكرنا سابقاً- لأنّ الفائدةَ تقع به، فصار هذا الخبر منصوباً بالتقريب لدى ثعلب.

المبحث الثالث: رأي البصريين والنحاة المتأخرين في التقريب

لم يثبت أنَّ سيبويهِ، ومن تَلْمذَ لهم، أو روى عنهم في كتابهِ قد عدّوا التّقريب عاملاً عمَل **(كان)** وأخواتِها، فكلُّ ما يذكره سيبويه عن وظيفة اسم الإشارة: "**أنّك تُقَرّبُ به شيئاً أو تباعده، وتشير إليه.**" [45] والظاهر أنَّ الكوفيين قد صاغوا مصطلَحهُم من وظيفة اسم الإشارة الّتي ذكرها سيبويه.[46] وقد يكونُ ابنُ السَّراج (ت 316هـ) من أوّل البصريين الّذين ذكروا هذا العاملَ النحويّ المنسوب إلى الكوفيين، فبعد ذكْرِه لأمثلةِ التقريب الكوفية، نحو: هذا القمرُ منيراً، وهذا الأسدُ مهيباً، قال: "وهذا الوجهُ يسميه الكوفيون: التقريبَ، وهو إذا كان الاسمُ ظاهراً جاء بعد **(هذا)** مرفوعاً، ونصبوا الخبر معرفةً كان أو نكرةً، وأما البصريون فلا ينصبون إلا الحال."[47]

والطريفُ أن ابنَ السّراج لم يذكر أنَّ التقريب يعمل عمل **(كان)**، فليس هناك ما يثبت أن المرفوع بعد التقريب هو اسم له، وأما المنصوب فهو خبرُ معرفة أو نكرة. وعندما عرض للفصْل بين التقريب و**(ها)** التّنبيه بالضمير قال: "وقال قومٌ: إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنيّة بين **(ها)** و**(ذا)** وينصبون أخبارها على الحال، فيقولون: ها هو ذا قائماً."[48] وإذا بحثنا

عن (القوم) الذين ذكرهم ابنُ السّراج لم نجدْ إلا الفراءَ وثعلباً، فالأول يقولُ: "العَرب إذا جاءت إلى اسم مكنيٍّ قد وُصف بـ: **(هذا وهذان وهؤلاء)** فرّقوا بين **(ها)** وبين **(ذا)** وجعلوا المكنيَّ بينهما، وذلك في جهةِ التّقريب لا في غيرها."(49) والثاني يقول: **"وإذا صاروا إلى المكنيِّ جعلوه بين (ها) و(ذا) فقالوا: ها أنا ذا قائماً، وهذا كلّهُ مع التّقريب."**(50) والصّحيحُ أن الفراء وثعلباً لم يذكرا أن المنصوب في هذه المواضع حالٌ، فثعلبُ كان يرى أنّه خبر منصوب بالتقريب دون شكٍّ في ذلك، وأما الفراءُ فنرجح أنه يعدّه خبراً منصوباً منقطعاً عن الترافع مَعَ المبتدأ.

وعَرَض أبو حيّان الأندلسيُّ للمسألة السالفة فنسبها إلى الفراء بقوله: "وقال الفراءُ: إذا وصلتَ المكنيَّ بالمبهم، وجعلت الخبر عنه بالفعل، فالعربُ في ذلك تُدخل حرف التّنبيه على المكنيِّ دون المبهم، نحو: ها أنا ذا أقوم...فإذا كان الكلام على غير ترتيب وهو أن تبني أحدهما على الآخر، لم تدخلْ هاءً فتقول: أنا هذا، وهذا هو، ويعني –واللهُ أعلم بقوله هذا- إذا كان الكلام على غير ترتيب أنّه يجعل الفعلَ خبراً، وكأن اسم الإشارة توكيداً للمضمر، ولذلك أتى بالفعل فيه ضميرٌ يعود على المكنيِّ، لا على اسم الإشارة."(51) وكان قصدي من إيراد آراء ابن السراج والنّص الذي يرويه أبو حيان عن الفراء مناقشةَ جملةٍ من المسائل:

الأولى : اختلافُ النصوص المرويّة عنِ الفراءِ عن نصّ الفراء نفسه.

والثانية : اختلافُ الأحكام المنسوبة إلى الفراء في موضوع التقريب.

والثالثة : إيرادُ بعض الأخطاء الواردة في النّصوص المحقّقة وفي فهم المراد.

وأما الاختلاف في المسألة الأولى فواضحُ من عبارة ابن السراج: **"وينصبون أخبارَها على الحال."** إذ لم ترَدْ هذه العبارةُ في نصِّ الفراء الذي ذكرناه ولا في نصِّ ثعلبٍ أيضاً، وزيادة أبي حيان واضحة من قوله: **"وجعلت الخبرَ عنه بالفعل."**

والاختلاف في المسألة الثانية بادٍ من عدِّ ابن السّراج المنصوبَ حالاً وقد ثبت لنا أن المنصوب ليس حالاً عند الفراء وثعلب، واختلافُ الحكم النحوي عند أبي حيّان الأندلسيّ واضحُ من زيادته عبارة: **"وجعلت الخبر عنه بالفعل"** فهو يبيِّنُ أن الفراء يعدّ الجملة الفعلية خبراً عن الضمير لا عن اسم الإشارة الذّي يُعدُّ توكيداً للضمير في جملة: ها أنا ذا أقوم. ودليلهُ على ذلك عودُ الضمير من الجملة الفعلية إلى ضمير الفصل، لا إلى اسم الإشارة.

ويبدو أنّ ما ذكره الأندلسيّ ـ هنا ـ لا يتّفقُ مع حقيقةِ رأي الفراء وثعلب، والدليلُ على ذلك مسألة الخلاف التي أوردها أبو البركات الأنباريّ في موضوع أسماء الإشارة، إذ ذهب إلى أنّ

الكوفيين يعدّون اسمَ الإشارة في قوله تعالى: ﴿هَأَنْتُمْ هَؤُلاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾ **النساء / 159** وفي غيرها من الأمثلة المشابهة اسماً موصولاً **بمعنى: (الذين) بخلاف البصريين الذين يعدّونه إشارةً على الأصل.** (52)

وممّا احتجَّ به أبو البركات على الكوفيين أنّ جملة: (جادلتم) الواردة في الآية الكريمة تحتملُ وجوهاً من الإعراب، منها أن تكون في موضعِ نصب خبر التقريب، وفاقاً لرأي الكوفيين الشائع في مثل هذه المواضع التي عدّوا فيها اسم الإشارة تقريباً. وما استفاده أبو البركات من ذلك الاحتجاج هو أنّ اسم الإشارة ليس موصولاً، ولو كان كذلك لما كان للجملة السابقة موضعٌ من الإعراب؛ لأنها صلةٌ للموصول، وقد شاع في نحو الكوفيين أنّها في موضع نصب خبر التقريبُ.(53)

وأمّا ما يفيدنا احتجاجُ أبي البركات هذا، فهو أنّ الجملة التي تقع في هذا الموضع ليست خبراً عن الضمير في رأي الفراء وثعلب، بل هي في موضع نصب خبر التقريب عند ثعلب، أو واقعة موقع اسم منصوبٍ منقطع عن الترافع فيما نُرجّحه عند الفرّاء.

وأما الأخطاء الواردة في المسألة الثالثة فواقعةٌ في قول أبي حيان الأندلسي: **"فإذا كان الكلام على ترتيب"** وقوله: **"إذا كان الكلامُ على غيرِ ترتيب"** فليس هناك أيّ معنىً للترتيب في هذه النّصوص؛ لأنّ حديث الفراء كان عن التّقريب، فصواب العبارتين أن نستبدل بكلمة (ترتيب) كلمة: (تقريب).

بقي أنْ نقول: إنّ ابن عصفور (ت 669هـ) من أوائل الذين انتقدوا رأي الكوفيين في موضوع التقريب، فقد أشار – ابتداءً- إلى إلحاق الكوفيين للتقريب بـ: باب (كان) وأخواتها وجعل دليلَهم مبنيّاً على أن جملة من نمط: هذا زيدُ قائماً. تُقال لمن يُقطع بأنّه قد علم أن المشار إليه (زيدُ) وبناءً على أنّ الخبر يجب أن يكون مفيداً للسامع وليس ممّا يعلمه فإن: (قائماً) هو الخبر، ولكنّه خبر للتقريب. ويرى ابنُ عصفور فسادَ هذا الرأي؛ لأنّه لا موضع لاسم الإشارة من الإعراب، ولهذا عدّ المنصوب –هنا- حالاً، ودليل ذلك التزامُ التنكير فيه، إذ لو كان خبراً لسُمع من كلام العرب معرفةً، وأما مجيئُهُ معرفةً في مثال الكوفيين: هذا زيدُ القائمَ، فليس دليلاً لهم؛ لأن ذلك ممّا أوردوه قياساً لا سماعاً.(54)

وقد ذكر السيوطيُّ مذهبَ الكوفيين في التقريب وإعرابهم لاسمه وخبره في جملٍ من نحو: كيف أخافُ الظلمَ وهذا الخليفةُ قادماً، وكيف أخافُ البردَ وهذه الشمسُ طالعةً، فرأى أنَ المعنى على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وجيء باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع، وبيّن أنّ المرفوعَ بعد اسم الإشارة يُخبر عنه بالمنصوب، لأنك لو أسقطت اسم الإشارة لم يختلّ المعنى، كما أنّك تُسقط (كان) من جملة: كان زيدُ قائماً، ولا يختلُّ المعنى. (55)

ويختلفُ السيوطيّ عن ابن عصفور باكتفائه بعرض آراء الكوفيين وبيانها دون قبول لها أو ردٍّ.

وجملة ما نفيدُ من نصوص النحاة السابقين في التقريب كثيرٌ، نوجزهُ بالآتي:

1. إغفال بعضهم للسياقات التركيبيّة والشروط الّتي تؤهّلُ اسمَ الإشارة ليكون تقريباً.
2. لا نجدُ في هذه الآراء –أحياناً- ما يشيرُ إلى إعمال اسم الإشارة عمل **(كان)** وأخواتها بشرط دلالته على المشار إليه القريب، وهذا من الشروط التي يمكن استنتاجُها بيسر، فقسمٌ ممّن سقنا آراءهم يذكرون أن الكوفيين يعملون اسم الإشارة عمل **(كان)** وأخواتها دون تقييد لهذا العمل.[56]
3. يختلف الرأيُ في مسألة الفصل بالضمير بين التقريب وحرف التنبيه، فابن السراج يرى أنّ المنصوب حالٌ عندَ مَنْ بيّنا أنّهم الكوفيون، وعلى وجه الخصوص الفراء وثعلب، وثمةَ مَنْ يرى أنَّ المنصوب هو خبر التقريب، وهذا مستفادٌ من احتجاج أبي البركات الأنباريّ في مسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين في أسماء الإشارة من جهة مجيئها موصولةً أو غير موصولة. وثمة نحاةٌ سكتوا عن مسألة الفصل هذه، فلم يذكروا إن كانت من المواضع التي يُعدّ فيها اسم الإشارة تقريباً عند الكوفيين.
4. زاد دليلُنا على أنّ جُمَل التقريب تُقال في سياق الردّ عَلى سؤال منكرٍ أو شاكٍّ، يظهر ذلك من أمثلة السيوطي التي ذكرها.
5. إغفال بعض القدماء حقيقةً خلصنا إليها، وهي أن الكوفيين يختلفون في التقريب، فالفراء لا يصرِّح بعمل التقريب بخلاف ثعلب، وبعض الكوفيين لا يأخذ بهذا العامل ويوافق البصريين.

المبحث الرابع: رأي الباحثين المحدثين في التقريب وتداوله في التطبيق النحويِّ المعاصرِ

تناول بعضُ المحدثين التقريب الكوفيّ مصطلحاً وعاملاً، وفي هذا التناول نجد اتّفاقاً واختلافاً ونجدُ –أيضاً- اضطراباً ونقصاً في الاستقراء على النحو الآتي بيانُهُ:

1. المصطلح:

يختلفُ رأيُ المحدثين في مصطلح التقريب باختلاف رأيهم في مدرسة الكوفة النّحويةِ، فمنْ دفعه رأيهُ إلى إثبات أصالة هذه المدرسة النحويّة كان ينظر إلى هذا المصطلح على أنه من الجديد الذي قدّمه الكوفيون إلى التراث النحويِّ.[57] ولكنّ هذا لم يمنعْ بعضَ المثبتين لهذه المدرسة، أو النافين لوجودها من القول: بأنّه من زمرة المصطلحات الكوفية التي لا تتصف بالشمول والسّعة والاستقرار، والدليل على ذلك أنّ ثعلباً شرحه ومثل له، وكرّر الكلامَ عليه في أكثر من موضع،

زيادةً على أنّ هذا المصطلحَ مأخوذٌ من قول سيبويه من اسم الإشارة: "أنك تقرّب به شيئاً أو تباعده، وتشير إليه."(58)

وأما الباحثُ فلا يساورُه الشكُّ بأنه من المصطلحات المستفادة من كتاب سيبويه بل إنّ اتّكاء بعض الكوفيين على إعماله عمل **(كان)** مستفادٌ –أيضاً- من بعض آراء سيبويه وحواراته في كتابه، فهو يرى أن معنى الجمل الآتية: هذا عبد الله منطلقاً، وذاك عبد الله ذاهباً، واحدٌ وهو أنك: **"تريد أن تنبه له منطلقاً، لا تريد أن تعرِّفه عبد الله، لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليهِ منطلقاً.**"(59) ويشابه رأيُ سيبويه ـ هنا ـ رأيَ الفراءِ في تعليله لوجوب نصب **(نوراً)** في مثالِه: وهذا القمر نوراً، يقول الفراء: **"فكان – أيضاً- عن قولك (هذا) مستغنياً**؛ ألا ترى أنك إذا قلت: طلع القمرُ، لم يذهب الوهم إلى غائبٍ فتحتاج أن تقول **(هذا)** لحضوره."(60) فالمشتركُ بين الرأيين حضورُ المشار إليه، وعدمُ جهلِ السامع به، وصحةُ الاستغناء عن اسم الإشارة.

2. العمل النحوي:

ذكر بعضُ الباحثين عملَ التقريب في ثنايا توضيحه لمصطلح التقريب، وفي ذلك تقول خديجة الحديثي: "مصطلح التقريب، واختصوا به – تعني الكوفيين – اسمَ الإشارة المتبوع باسم معرفة، بعده نكرةٌ منصوبةٌ...فهم يعدونه عاملاً عمل **(كان)** وأخواتها."(61) وذكر إبراهيم السامرائي منهجَ الكوفيين في إعمال أسماء الإشارة الدالة على القريب في مثل: هذا بكرٌ قائماً، بقوله: "المنصوب كأنه خبر لما سُميّ التقريب وهو **(هذا)** و**(هذه)**، وكأنّ **(هذا وهذه)** ممّا يفتقر إلى **(خبر)** والإشارة غير مقصودة."(62) ويذهب شوقي ضيف إلى توضيح التقريب عند الفراء قائلاً: "كان يجعلُ اسمَ الإشارة كأنهّ مُشبهٌ لكان إذ يليه – مثلها – مرفوعٌ ومنصوب، ويقول: إنّ المنصوبَ يُنصب بخلوّهِ من العامل كما نُصب خبر **(كان)** أي لعدمِ وجود رافع يرفعه، ولعلّ ذلك ما جعل بعض خالفيه من الكوفيين يجعل **(هذا)** من أخوات كان."(63) ويذكر أحمد مكّي الأنصاريّ التقريب بما يمكنُ تلخيصُهُ بأنّ الفراءَ والكوفيين جميعاً لا يعربون المنصوب بعد التقريب خبراً، وإنما يعربونه حالاً، ويجوزُ أن يُعرب شبهَ حالٍ عند الفراء، وبيَّن أنَّ السيوطي وَهِم حين ذكر في كتابه: (همع الهوامع) أنّ الكوفيين يعربون المنصوبَ خبرَ التقريب، فهو قد لفّق بين مذهب البصريين القائلين بالخبريّة، وبين مذهب الكوفيين القائلين بالتقريب.(64)

هذه خلاصة تمثِّلُ جملة آراء بعضِ المحدثين الذين درسوا آراء الكوفيين النحويّة في التقريب، ولعلّ في هذه الخلاصةِ كثيراً ممّا يحتملُ المناقشة والمدارسة.

وأوّل ذلك التّعميمُ غيرُ المقبولِ، وهذا واضحٌ من رأي خديجة الحديثي، إذ عدّت التقريب عند الكوفيين: اسم الإشارة المتبوع باسم معرفة، بعده نكرة منصوبة. والصحيح أنّه ليس كلّ اسم إشارة أُتبع بما ذكرتْ هو من التقريب العامل عمل (كان) بل يُقتصر في ذلك على اسم الإشارة الدال على القريب دون غيره، ومن ثمَّ فإنّ إتباع الاسم المعرفة بنكرة منصوبة، هو الأصل، بيد أنَّ الكسائيّ والفراء قد أجازا إتباع هذه المعرفةِ بمعرفةٍ أخرى، ومثالهم الذي ذكره ثعلبُ دليلُ على هذا الجواز، وهو قوله: هذا زيدُ القائمَ. [65] ولو أنَّ التقريب على ما ذكرتْ الحديثي، لكانت أمثلةُ من نمط: هذا الحمارُ فارهُ، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً﴾ من التقريب العامل عملَ **(كان)** عند الفراء، فهو لم يعد اسم الإشارة في المثالِ الأوّل مقيساً على **(كان)** وإن كان دالاً على التقريب، وأُتبعَ بمعرفةٍ وبعده نكرة، بل بين أنّ (الحمار) نعت لاسم الإشارة، وأنّ **(فارهُ)** خبرُ نحويُ. وفي الآية الكريمة ذكر جواز نصب (هدى) على الحال، لأنها "نكرةٌ اتصلت بمعرفة قد تمّ خبرها."[66] ومن الواضح أنّنا لو تطلبنا شيئاً من التعميم المشابه لما سَبَقَ في آراء المحدثين الذين ذكرناهم لوجدنا الكثير منه.

وثاني ما يحتاجُ إلى مناقشةٍ من آراء المحدثين التي سلفتْ الاستقراءُ الناقصُ الّذي ظهرت آثارهُ في الآتي:

1. لم يذكر هؤلاء المحدثون كثيراً من الشروط التي يقاس فيها التقريب على **(كان)** وأخواتها.
2. لم يذكروا موضعاً من مواضع إعمال التقريب عند بعض الكوفيين، وهو إذا ما فُصل بين التقريب وحرف التنبيه بضمير الفصل، ولم يستثنِ هؤلاء المحدثون بعضَ الكوفيين الذين يرون أنَّ المنصوب – في ضوء هذا الفصل – حالٌ وليس خبراً للتقريب، على نحو ما ذكر الطبريُّ في قراءة **(أطهَرَ)** الواردة في قوله تعالى: ﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[67]
3. ما ورد في رأي شوقي ضيف والأنصاريّ يُظهر أثرينِ من آثار الاستقراء الناقص، يحتاج كلُّ واحد منهما إلى مناقشةٍ وبيان، فما ذكره ضيفُ من أنَّ الخالفين للفراء هم من عدَّ التقريب مثل **(كان)** في العمل النحوي ليس دقيقاً، إذ تذكر رواياتُ ثعلبٍ وغيرهِ من النحاة أن الكسائيَّ قد سبق الفراء في روايته عن العرب أمثلة التقريب العامل، نحو: هذا زيدُ إيّاه بعينه.[68] فليس – إذاً- الخالفون للفراء المبتدعين لهذا العامل.

وأما رأي الأنصاريِّ في التقريب الكوفيِّ وتلفيقِ السيوطي بين المذاهب فهو غيرُ دقيق، وأمارةُ ذلك قولُه: "إنّ الرواياتِ تذكرُ أنَّ الفراءَ والكوفيين جميعاً لا يعربون منصوب التقريب خبراً له، وإنّما يعربونه حالاً ".[69]

وقد بحثتُ عن هذه الروايات فلم أجدْ منها شيئاً يؤكّد ما قطع به الأنصاريُّ، إن كان من رأي الفراء نفسه أو من صريحِ رواياتِ ثعلبٍ في هذا الشأن، وكذا من نقدِ ابن عصفور الواضح لإعمال التقريب عند الكوفيين عمل **(كان)**، فضلاً عمّا أوردهُ أبو البركات الأنباري في كتابه: **(الإنصاف)** ممّا يتعلّقُ بالاتكاء على إعمال التقريب في المذهب الكوفيِّ؛ لردّ حجتِهم في أن أسماء الإشارة قد تأتي موصولةً. (70)

وأمّا حكايةُ تلفيق السيوطيّ بين المذاهبِ فيصعبُ انسحابُها على ثبتٍ مطّلعٍ على دقائقِ النّحو كالسيوطيّ، فكلُّ الذين ذكرناهم سبقوا السيوطيَّ فيما نُسب إلى الكوفيين من إعمال التقريب، وما أرجّحُهُ – هنا- هو أنَّ الأنصاريّ قد غضَّ الطرفَ عمّا أوردته المظانُّ النحوية التي سبقتِ السيوطيَّ، فتناولَ هذه المسألة، وهو يظنُّ أنَّ الكوفيين يخالفون البصريين في عمل **(كان)** وأخواتها من جهة أن َالمرفوع بعد **(كان)** عند الكوفيين مرفوع بما كان يرفع به قبل دخولها، وأن المنصوب حالٌ، وفي رواية أخرى أنَّ المرفوع عند الفراء يُرفع تشبيهاً بالفاعل وأنَّ المنصوب بها حال أو شبيه بالحال.(71) وإذا كان التقريب مقيساً على **(كان)** وأخواتها فإنَّ عمل التقريب نفسه يجب أنْ يطابق عمل **(كان)** باحتياجه إلى حالٍ منصوبة لا إلى خبر، وتلك حجّة الأنصاريّ على ما يبدو.

والظاهر أنّ هذه المسألة قد أثّرت في التفكير النحوي لدى بعضِ المحدثين، فهذا شوقي ضيف يقول: "أما باب **(كان)** وأخواتها فقد أراح الناشئةَ منه الكوفيون، إذ أعربوا (كان) وأخواتها أفعالاً تامّة لا ناقصة، وما بعدها فواعلَ لها والمنصوبات أحوالاً. (72)

والصحيح أنّه لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في عمل **(كان)** وأخواتها، ودلائلُنا على ذلك كثيرةٌ، منها: ما يصرّحُ به ثعلبٌ من احتياج التقريب إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، أي: أنَّ عمل التقريب نفسه دليلٌ على تصحيح مذهب الكوفيين في عمل **(كان)** وأخواتها، ويطالعُنا كذلك رأيُ الفراءِ الصريحُ في عمل **(كان)** وأخواتها، إذ يذكر ثعلبُ أنّ: **"الفراء يقولُ: لَدُنْ (غُدْوة) يُنصب ويرفع ويخفض، فتأويل الرفع: لدن كان غُدوةٌ ويُنصبُ بخبر كان."**(73) فهل هناك ما هو أصرحُ من هذا القول في نصب خبر **(كان)** بها؟ وأما ابن الأنباريّ فكان من الكوفيين الذين نسبوا إلى الكسائي إعمال (كان) في اسمها وخبرها، يقول: **"الكسائيُّ قال: إذا كان خبر (كان) مؤنثاً واسمُها مذكراً، فمن العربِ من يؤنّث (كان) ويتوهّم أن الاسمَ مؤنّث إذا كان الخبرُ مؤنثاً..**"(74)

ولعله لا يمكنُ إنكارُ ما ورد في مجالس الزجاجيّ؛ لعنايته بالإسناد والتحري والضبط، فقد أورد في أحد مجالسه ما نصُّه: "سأل اليزيديُّ الكسائيَّ بحضرةِ الرشيد، وقال: انظروا، في هذا الشعر عيبٌ؟ وأنشده:

ما رأينا خَرَباً نـ	قَرَ عنه البيضَ صَقْرُ
لا يكون العيرُ مُهراً	لا يكون المُهْرُ مُهْرُ

فقال الكسائيُّ: قد أقوى الشاعرُ، فقال اليزيدي: انظر جيداً، فقال: أقوى، لا بُدّ أن ينصب **(المهرُ) الثّاني على أنه خبر كان.**"[75]

وثمّةَ دليلٌ لا يرقى إليه الشكُّ نسوقُهُ من مؤلف ابن سعدان الكوفي الضرير المسمّى: مختصر النّحو، ففي هذا الكتابِ يذكر ابن سعدان رأياً صريحاً وهو أنَّ (كان) وأخواتها يَرْفَعْن الأسماء وينصبْنَ الأخبار، يقول: "واعلم أنّ كان ولم يكُنْ وليس... وما اُشْتُقّ من هذه يرفعْن الأسماءَ ونعوتَها وينصبْنَ الأخبار. تقول: كان عبدالله الظريفُ قائماً، رفعتَ (عبدَاللهِ) لأنه اسم لـ (كان) ونصبت (قائماً) لأنه خبر (كان)."[76]

ويتّكئ بعضُ الباحثين على رأي ابن عصفور في عدم قبوله لعمل التقريب، ومن هؤلاء: محمد فاضل السامرائي الذي يقول: "وعلى أيّة حال فالذي يبدو أنّ ما ذهب إليه الكوفيون من القول بالتقريب غير مقبول، إذ كيف يقيسون **(هذا)** على **(كان)** علماً بأنَّ **(كان)** فعل ماضٍ لا محل له من الإعراب، في حين أنّ **(هذا)** اسمُ إشارة؟ ومعنى هذا أنّه لا بّد أن يكون له محل من الإعراب وإذا جعلوه تقريباً فلا محلّ من الإعراب."[77] وهو لايُقدمُ في هذه المسألةِ الدقيقةِ سوى اعتراضِ ابن عصفور على عمل التقريب الذي سبق بيانهُ.

والصحيح أنَّه يجب أن نفرِّقَ بين رأي الكوفيين في التقريب، فمنهم من قاس التقريب على **(كان)** قياساً تفسيرياً كالفراء، ومنه من قاسه عليها قياساً إعمالياً كثعلب، ومنهم من وافق البصريين في عدم قياسهِ على (كان) وأخواتها كابن سعدان الكوفيِّ الضرير تلميذِ الكسائي.

3. تداول التقريب في التّطبيقِ النحويّ المعاصر والمثاقفة به

إنَّ استقراء بعض مؤلفات النحو المعاصرة لا يكشف عن اصطناعها لعامل التقريب في التأصيل والتقعيد لقواعد العربية؛ ولعل السببَ في ذلك يعودُ إلى جملةٍ من الأمور، منها:

1- إلحاقُ اسم جامدٍ بالأفعال الناقصة الذي أثبت الاستقراءُ احتياجَها إلى اسمٍ مرفوع بها وخبر منصوب كذلك، ومن ثمَّ فإنَّ استقرارَ الرأي في نظرية النحو القديمة على أن اسم الإشارة عاملٌ لفظي – يتضمّن معنى الفعل دون حروف – جعله هو وما يأتي مرفوعاً بعده من نمط

الجملة الاسميّة، وأمّا المنصوبُ بعد هذه الجملة فهو حال، واشتهارُ ذلك في كتب النحو المعاصر أوضح من أن نمثّل له.[78]

2- إخلاءُ اسم الإشارة نفسهِ من الإعراب.

3- في مجيء الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة والمرفوع بعده، ما يرشّحُ المنصوبَ – من ناحية معنويّة – لأنْ يكونَ حالاً وليس خبراً، يقول فاضل السامرائي: (هذا خالدُ مجتهدُ) أي هو ممّن اتّصف بالاجتهاد، وإنْ لم يكن يبذل الجهدَ في وقت الإشارةِ إليه فهذا خبرٌ كأنّك قلتَ: (هذا مجتهدٌ) فإن قلت: (هذا خالدٌ مجتهداً) كان المعنى أنّه كان يجتهد في أثناء الإشارة إليه، ولا تقوله إلا إذا كان كذلك."[79]

4- ونذكر – أيضاً – أنّ مدارسة بعض المعاصرينَ للمدرسة الكوفيّة النحويّةِ لم يشفع لهذا العاملِ أن يجدَ له سبيلاً إلى الأخذِ به، والانتفاعِ منه في التطبيق النحوي لديهم، وفي مقدّمة ما نذكر من هؤلاء، مهدي المخزومي.[80] وقد يكون المنهج الوصفي الذي ترسمه المخزومي في مؤلفاته السببَ الذي دفعه إلى الإعراض عنه. وهو أمر ينسحب على تخفّفهِ من نظريّة العامل على عمومها في مؤلفاته.

وقد تحوّل تفسيرُ نصبِ الاسم بالتقريب - في بعض مؤلفات عبد الفتاح الحموز المتأخرة- إلى ما يوافقُ الوصف التفسيريّ المعتمد على أنّ انزياحَ اللّسانِ من حركةٍ إلى أُخرى قائمٌ على جذبٍ يفضي إلى جلب الانتباه للكلمةِ موضعِ الانزياح لتوكيدها.[81]

وتأسيساً على ذلك فسّر نصب (شيخاً) في قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿ وهذا بعلي شيخاً﴾ هود / 72 على أنّه انزياح عن الرفع، وهو الأصل الذي يوافق قراءةَ ابنِ مسعود والأعمش: (شيخٌ) وفي هذا الانزياحِ من الرفعِ إلى النصب تنبيهٌ كما يقولُ الحموز: "على أهميّة هذه اللفظة على أنّها البُؤرةُ، أو المحورُ." [82]

و الصحيحُ أن ما يذهب إليه الحموز فيه كثيرُ من الجديد الذي يقدِّمه في مؤلفاته المتأخرة، وهذا الجديدُ فيه متّسعُ لنظر الباحثين، وأَخالُ أنّ من هذا النظر أنّ انزياح لسان المتكلم عن حركةٍ إلى أخرى لتوكيد الكلمة موضعِ الانزياح يصرفُ النظر عن المعنى الكليِّ للجملة، ويقيّدُه بكلمة واحدةٍ، ومن ثَمَّ لا نعلمُ بعد ذلك لماذا يختارُ المتكلمُ حركاتٍ مخصوصةً لتوكيد الكلمة، وصرفِ النظر إليها، وهو أمر يعيد إلى الأذهان كثيراً ممّا أَخذه المتقدمون والمتأخرون على نظرية قُطرب في الحركات الإعرابية.

ولعله يصدق على منهج المعاصرين في تداول التقريب والمثاقفة به في التّطبيق النحويِّ المعاصر القول: بأنّه تداوُلٌ ومثاقفةٌ لحلقةٍ في تاريخ الفكر النحويِّ العربيِّ لم تعدْ قائمةً.

Approximation Particle in Kufi Syntax

Khalid Masa'feh, *Department of Arabic Language and Literature, Al-Hussein Bin Talal University, Ma'an, Jordan.*

Abstract

This study aims to shed light on Approximation, a term coined by the Kufi syntacticians to refer to the demonstrative pronoun functioning like Kan and its sister particles (particles that have the same function of Kana). Put it differently, the use of this approximation particle in an utterance requires the presence of a nominative noun and an accusative predicate. Tha'lab, a pioneer figure on ancient Arabic syntax, argues that Sibawayh had no idea about this syntactic phenomenon. Rather, it was Al-Farraa' and Al-Kisaai who coined this particle. However, Al-Farraa's book 'Ma'ani Al-Quran' (The Quran Meanings) does not provides a concrete piece of evidence in support of the claim that he believes that this particle has the same function of Kan and its sister particles. Furthermore, this book provides no piece of evidence concerning the agreement or disagreement between Al-Farraa' and Al-Kisaai over the use of the approximation particle, as mentioned by Tha'lab and other syntacticians.

Findings show that what has been attributed to Kufi syntacticians concerning the approximation particle is not precise. Rather and contrary to the ancient and modern syntacaticians' beliefs, such a generalization needs re-examination and further investigation since not all Kufi syntacticians believed even in the existence of this phenomenon. Moreover, Kufi syntacticians who believed in this syntactic phenomenon did not provide sufficient exploration of this phenomenon, including the reasons underlying the analogy between this particle and Kan and its sister particles, and the syntactic environments where this particle is considered as a demonstrative pronoun rather than an approximation.

قدم البحث للنشر في 2009/11/3 **وقبل في 2010/2/25**

الهوامش

1. الفراء،أبو زكريا، معاني القرآن، 13/1.
2. ثعلب،أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، 43/1.
3. ابن الجزريّ، غاية النهاية، 1 / 536. وينظر في شيوخه ومَن أخذوا عنه: القسم الأول من تحقيق كتاب: مختصر النحو، 15 – 17، المنشور في حوليات الآداب، الحولية (26) الرسالة (237) لسنة 2005م.
4. الطبري،أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، 84/7.
5. ابن عصفور،أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، 361/1.
6. ثعلب، مجالس ثعلب، 43/1.
7. المصدر السابق، 359/1.
8. الفراء، معاني القرآن، 362/1، 409، 471.
9. الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضّرب، 1148/3.
10. ثعلب، مجالس ثعلب، 43/1، وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ قراءة (أطهرَ) لزيد بن علي والحسن وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير والسّديّ، ورويت هذه القراءة عن مروان بن الحكم، ينظر: البحر المحيط، 187/6.
11. الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضّرب، 1148/3.
12. ثعلب، مجالس ثعلب، 43/1.
13. المصدر السابق، 42/1، 43.
14. المصدر السابق، 43/1.
15. المصدر السابق، 43/1، 44.
16. المصدر السابق، 44/1.
17. المصدر السابق، 44/1، الهامش (1).
18. المصدر السابق، 44/1.
19. السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر، 154/2.
20. السيوطي، همع الهوامع، 294/1.
21. ثعلب، مجالس ثعلب، 44/1.
22. الفراء، معاني القرآن، 1/10-13، 231، 232.
23. المصدر السابق، 231/1، 232.

24. المصدر السابق، 12/1، 13.
25. المصدر السابق، 12/1، 46، 16/3، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 44/1، المسألة (5).
26. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 361/1.
27. سيبويه،أبوبشر عمرو بن عثمان، الكتاب، 78/2.
28. يُنظر، الفراء، معاني القرآن، 154/1، 171، 103/2، 104، ثعلب، مجالس ثعلب، 359/2.
29. عبابنة، جعفر، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، 177.
30. الطبري، جامع البيان، 84/7.
31. الفراء، معاني القرآن، 12/1.
32. المعريّ، أبو العلاء، رسالة الملائكة، 225.
33. المصدر السابق، 225، 226.
34. ابن سعدان الكوفي الضرير، مختصر النحو، 56، 57.
35. المصدر السابق، 56، 57.
36. ثعلب، مجالس ثعلب، 2 / 359.
37. ينظر: معاني القرآن، 2 / 23، 221، 232، ثعلب، مجالس ثعلب، 360/2.
38. الزمخشري، الكشاف، 1 / 398، أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 3 /200، 186/6،184.
39. السّمين الحلبي، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، 6 / 257، أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 6 / 184،186.
40. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم، معاني القرآن وإعرابه، 63/3،64.
41. القيسي، مكي بن طالب، مشكل إعراب القرآن، 405/1،406.
42. السمين الحلبي، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، 357/6.
43. المصدر السابق، 241/3.
44. أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 184/6.
45. سيبويه، الكتاب، 12/2.
46. عبابنة،جعفر، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، 177.
47. ابن السراج، الأصول في النحو، 152/1، 153.
48. المصدر السابق، 152/1.
49. الفراء، معاني القرآن، 231/1.
50. ثعلب، مجالس ثعلب، 43/1.

51. الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب، 977/2.
52. الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، 717/2.
53. المصدر السابق، 719/2، 720.
54. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 261/1، 262.
55. السيوطي، همع الهوامع، 415/1، 416.
56. المصدر السابق، 415/1.
57. المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، 320، 321.
58. ينظر: السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية، 112، 113، الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، 169، 237.
59. سيبويه، الكتاب، 78/2.
60. الفراء، معاني القرآن، 13/1.
61. الحديثي، خديجة، المدارس النحويّة، 169.
62. السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية، 113.
63. ضيف، شوقي، المدارس النحوية، 198.
64. الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، 420.
65. ثعلب، مجالس، ثعلب، 359/2.
66. الفراء، معاني القرآن، 12/1.
67. الطبري، جامع البيان، 84/7.
68. ثعلب، مجالس ثعلب، 43/1.
69. الأنصاري، أحمد مكي، أبو بكر زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، 420.
70. الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، 717/2.
71. المصدر السابق، 821/2، السيوطي، همع الهوامع، 408/1.
72. ضيف، شوقي، تيسير النحو التعليمي، 50.
73. ثعلب، مجالس ثعلب، 160/1.
74. ابن الأنباري، أبو بكر، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات،551.
75. الزجاجي، مجالس العلماء، 195، وقد ساق فاضل السامرائي كثيراً من الدلائل على أنّ الكوفيين لا يختلفون عن البصريين في احتياج (كان) وأخواتها إلى اسم مرفوع بها، وخبر منصوب، ينظر: تحقيقات نحويّة، 78-82.
76. ابن سعدان الكوفيّ، أبوجعفر محمد، مختصر النحو، 64.

77. السامرائي، محمد، الحجج النحوية، 84.
78. ينظر: الغلاييني، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربيّة، 3 / 80.
79. السامرائي، فاضل، معاني النحو، 710/2.
80. لا يخفى حماس مهدي المخزومي للمدرسة الكوفية النحويّة في مؤلفاته المختلفة ومعرفته لعامل التقريب الكوفي في مؤلفاته المتعلقة، من نحو: في النحو العربي نقد وتوجيه، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو.
81. الحموز، عبد الفتاح، انزياح اللسان العربي، الفصيح والمعنى، 13.
82. المصدر السابق، 98، 99.

المصادر والمراجع:

ابن الأنباري، أبو بكر محمد. (د.ت). **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ط6، القاهرة: دار المعارف.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. (1999). **الأصول في النحو**، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن عصفور، أبو الحسن عليّ بن مؤمن. (1998). **شرح جمل الزجاجي**، وضع هوامشه وفهارسه، فواز الشّعار، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن النحاس، أبو جعفر. (1988). **إعراب القرآن**، تحقيق، زهير زاهد، ط3، بيروت: عالم الكتب.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين. (1961). **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق، محمد مُحيي الدين عبد الحميد، ط4، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.

الأندلسي، أبو حيان محمّد بن يوسف. (1998). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق، رجب عثمان، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأندلسي، أبو حيان محمّد بن يوسف. (1992). **البحر المحيط في التفسير**، بعناية، الشيخ زهير جعيد، (د.ط)، بيروت: دار الفكر.

الأنصاري، أحمد مكي. (1964). **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، (د،ط)، القاهرة: نشر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى. (د.ت). **مجالس ثعلب**، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ط 6، القاهرة: دار المعارف.

الحديثي، خديجة. (1990). **المدارس النحوية**، ط2، بغداد: مطبعة جامعة بغداد.

الحريري، القاسم بن علي. (1998). **دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص**، تحقيق، عرفات مطوجي، ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

الحموز، عبد الفتاح. (2008). **انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى**، ط 1، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم. (1998). **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل شلبي، ط1، بيروت: عالم الكتب.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (1999). **مجالس العلماء**، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.

السامرائي، إبراهيم. (1978). **المدارس النحوية**، ط1، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

السامرائي، فاضل. (2001). **تحقيقات نحويّة**، ط1، عمان: دار الفكر.

السامرائي، فاضل. (1989). **معاني النحو**، ط 1، الموصل: مطبعة التعليم العالي في الموصل.

السامرائي، محمد فاضل. (2004). **الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري**، ط1، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.

السّمين الحلبي. (1987). **الدّر المصون**، ط1، دمشق، بيروت : دار القلم.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (1988). **الكتاب**، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (2001). **الأشباه والنظائر في النحو**، وضع حواشيه، غريد الشيخ، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). **همع الهوامع**، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، (د.ط) القاهرة: المكتبة التوفيقية.

الضرير، أبو جعفر بن سعدان الكوفيّ. (2005). **مختصر النَّحو**، دراسة وتحقيق، حسين أحمد بو عبّاس، ط1، الكويت: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية (26) الرسالة (237).

ضيف، شوقي. (د.ت). **تيسير النحو التعليميّ**، (د.ط)، القاهرة: دار المعارف.

ضيف، شوقي. (د.ت). **المدارس النحوية**، ط3، القاهرة: دار المعارف.

الطبري، أبو جعفر محمد ابن جرير. (1992). **جامع البيان في تأويل القرآن**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

عبابنة، جعفر. (1984). **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**، ط1، عمان: دار الفكر.

الغلاييني، الشيخ مصطفى. (1995). **جامع الدروس العربيّة**، ط 30، بيروت: المكتبة العصريّة.

الفراء، أبو زكريا. (د.ت). **معاني القرآن**، تحقيق، أحمد نجاتي والنجار، (د.ط)، دار السرور.

القيسيّ، مكيّ بن طالب. (2003). **مشكل إعراب القرآن**، ط1، دمشق: دار البشائر.